

Distr.: General
24 March 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أنقل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ التي تلقيتها من الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي والتي يحيل بها التقرير المتعلق بأنشطة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام والممثل السامي لمجلس الاتحاد الأوروبي

وفقاً لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/33)، أرفق طيه تقريراً عن أنشطة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والمهرسك يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وهذا التقرير يؤذن بنهاية بعثة المتابعة الأولى.

وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي الإجراء المشترك 2007/749/CESP الذي ينص على تمديد ثانٍ لولاية البعثة لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بناءً على دعوة وجهتها سلطات البوسنة والمهرسك إلى البعثة لتواصل أنشطتها.

ورغم الإنجازات الهامة التي تحققت منذ انطلاقة البعثة الأولى في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أخذت النتائج الفعالة في مكافحة الجريمة المنظمة وفي إنشاء وكالات حكومية رئيسية لإنفاذ القانون مثل شرطة الحدود أو الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية تشكل مسعى طويل الأجل. بيد أن عمليات إلقاء القبض مؤخراً على شخصيات بارزة بزعم تورطها في أنشطة جرائم منظمة تمثل تطوراً هاماً.

وإن اعتماد سلطات البوسنة والمهرسك لإعلان موستار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ سيمهد كذلك لإصلاح الشرطة، الذي تعطل تنفيذه طيلة السنوات الثلاث الأخيرة نظراً لعدم وجود اتفاق سياسي بين الجهات صاحبة المصلحة.

ومن ثم، ستواصل البعثة، ضمن إطار ولايتها المحددة، التركيز على اتباع نهج عملي محدد بينما تعزز اتصالها بالجهاز القضائي، ولا سيما بالمدعين العامين. فتحسين التعاون بين قوات الشرطة ومكاتب المدعين العامين هو عامل هام في مكافحة الجريمة المنظمة وغيرها من أشكال الجريمة الخطيرة.

وستتولى البعثة أيضاً مساعدة السلطات المحلية في تنفيذ عملية إصلاح الشرطة، والمساهمة على وجه الخصوص في مواءمة قوانين تلك السلطات فيما يتعلق بموظفي الشرطة والشؤون الداخلية.

وأقترح تزويد مجلس الأمن بتقرير تحريري مستكمل عن التقدم الذي أحرزته البعثة. وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بإحالة التقرير المرفق إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير سولانا

تقرير الأمين العام والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي عن أنشطة بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والمهرسك الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

مقدمة

١ - تعد بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي أول عملية تنفذ في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. وقد قرر المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن هذه البعثة، التي أنشئت في بادئ الأمر بولاية مدتها ثلاث سنوات بدأت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أن يمددها للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بولاية أعيد تركيزها. ونظراً للتحديات المتبقية، أوصى الأمين العام/الممثل السامي بتمديد البعثة لسنتين إضافيتين مع الإبقاء على قوامها وتنظيمها وولايتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبموجب الإجراء المشترك 2007/749/CFSP المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اتخذ المجلس قرراً يقضي بتمديد آخر، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك بسبب احتمال نقل أنشطة البعثة إلى برنامج المساعدة المجتمعية بعد عام ٢٠٠٩. وكان العميد فينسييترو كوبولا (إيطاليا) رئيساً للبعثة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد مدد المجلس فترة تعيينه لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢ - وتهدف البعثة من خلال الرصد والتوجيه والتفتيش إلى إنشاء جهاز شرطة دائم ومهني ومتعدد الأعراق في البوسنة والمهرسك يعمل وفق معايير أوروبية ودولية. وتستفيد البعثة مما يضطلع به الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي من توجيه وتنسيق على المستوى السياسي المحلي. وتسهم البعثة في عملية تحقيق الاستقرار والانتساب بهدف وضع البوسنة والمهرسك بصورة لا رجعة فيها على الطريق المؤدي إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، عن طريق تعزيز سيادة القانون وإنشاء جهاز شرطة فعال وخاضع للمساءلة وخال من التدخل السياسي الذي لا مبرر له.

ملاك الموظفين والمنهجية

٣ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان لدى البعثة ٤٢١ موظفاً (١٧٣ ضابط شرطة دولياً و ٢٨ خبيراً مدنياً دولياً و ٢٢٠ موظفاً وطنياً). وتسهم في البعثة جميع الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى ستة بلدان غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتراعي البعثة على النحو الواجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة

والسلم والأمن في جميع أنشطتها، وكذلك ورقة الاتحاد الأوروبي التنفيذية بشأن التدابير العملية للمضي قُدماً في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

٤ - واستعرضت البعثة هيكلها وأولوياتها من أجل زيادة فعاليتها في مساعدة شرطة البوسنة والهرسك على مكافحة الجريمة المنظمة. كما أنجزت تقييماً للجريمة المنظمة كجزء من عملية استعراضها المنتظمة.

الحالة العامة

٥ - في ١ تموز/يوليه، تسلم ميروسلاف لاجاك المهام من كريستيان شوراتز - شيلينغ بصفته ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوروبي وممثلاً سامياً للمجتمع الدولي.

٦ - وظل الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن جريمة الإبادة الجماعية في سريرينيتشا مهيماً أثناء فصل الصيف على المناقشة السياسية، ولا سيما على الطلبات المقدمة من السياسيين البوسنيين للحصول على مركز قانوني خاص لهذه البلدية. وساهمت المشاركة القوية للمجتمع الدولي، بما في ذلك تعيين سفير الولايات المتحدة كليفورد بوند مبعوثاً للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي/الممثل السامي، في تخفيف حدة التوترات في منطقة سريرينيتشا. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أصدر الممثل السامي قراراً بسن قانون بشأن مركز النصب التذكاري في سريرينيتشا - بوتو كاري ومدفن ضحايا الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٥، يُلزم البوسنة والهرسك، في جملة أمور، بتوفير الحماية عبر الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، الأمر الذي يخرج هذه البلدية من الاختصاص الحصري لشرطة جمهورية صربسكا. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة النصح بتعيين نواب بوسنيين لقادة مخافر الشرطة في سريرينيتشا وبراتوناتش وفلاسينيتشا. وفي ١٠ تموز/يوليه، اتخذ الممثل السامي قراراً يفضي إلى قيام سلطات جمهورية صربسكا بتوقيف ٣٦ ضابطاً في الشرطة يخضعون لتحقيق المدعي العام لدولة البوسنة والهرسك بشأن تورطهم المزعوم في ارتكاب جرائم حرب، ومن ضمنهم المدير السابق لشرطة جمهورية صربسكا، دراغومير أندان. ورغم هذه التطورات، اتخذت شرطة جمهورية صربسكا مع الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية وشرطة الفيدرالية وشرطة الحدود وشرطة كانتون توزلا جميع التدابير اللازمة لتوفير مناخ آمن لآلاف الأشخاص الذين سافروا وحضروا مختلف المناسبات الاحتفالية في منطقة سريرينيتشا في فترة ١١ تموز/يوليه، وذلك إحياءً لذكرى المناسبات المأساوية. وأشادت البعثة بشرطة جمهورية صربسكا وبالتعاون والتنسيق بين مختلف أجهزة الشرطة.

٧ - وفي شهر أيلول/سبتمبر، قدم الأمين العام/الممثل السامي إلى الأحزاب السياسية، بعد مشاورات مع البعثة، المشروع الذي أعده بشأن بروتوكول لتلبية احتياجات إصلاح جهاز الشرطة اللازمة لوضع اتفاق استقرار وانتساب والتوقيع عليه، والذي شكل الأساس لمفاوضات سياسية. وقد نظمت خمس جولات من المحادثات الفنية مع ممثلي ستة أحزاب سياسية (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوينة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠ والحزب التقدمي الديمقراطي وحزب البوينة والهرسك والحزب الإسلامي للعمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل) وممثلي حزبين معارضين هما الحزب الديمقراطي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الصربي، وقد ترأس هذه الجولات مكتب الأمين العام/الممثل السامي وشاركت البعثة فيها بصفة مراقب.

٨ - وعقب عدة جولات من المفاوضات، اعتمدت الأحزاب السياسية الرئيسية الستة في نهاية المطاف، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، إعلان موستار بشأن إعادة هيكلة الشرطة مؤيدةً بذلك مبادئ الاتحاد الأوروبي الثلاثة. كما تضمن البيان إقراراً بعدم إمكانية حل بعض المسائل المتعلقة بإعادة هيكلة الشرطة إلا في إطار عملية إصلاح دستوري أشمل. كما استتبع الإعلان اتفاقاً باعتماد قانونين حكوميين، وقانوناً يتعلق بموظفي الشرطة وآخر بشأن جهاز شرطة البوينة والهرسك. ثم وافق قادة البوينة والهرسك في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر على خطة عمل سرايفو لإصلاح الشرطة، التي تضمنت التزاماً سياسياً صريحاً إضافةً إلى جدول زمني لخطوات مؤسسية عملية. وقدردت المفوضية الأوروبية، التي رحبت بالتطورات الإيجابية، أنه أحرز تقدم كافٍ للتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الاستقرار والانتساب في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ في سرايفو.

٩ - وأنشأ مجلس الوزراء فيما بعد فريقاً عاماً لوضع قانون لتنفيذ عملية إصلاح الشرطة. وعقد الفريق العامل جلساته الأولى في ١٨ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وحضر هذه الجلسات ممثلون عن البعثة والأمين العام/الممثل السامي بصفتهم مراقبين وسيتولون رصد ما يحرز من تقدم. ومن المتوقع أن يقدم مجلس الوزراء مشروع القانون لسنة في موعد أقصاه ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

١٠ - وقد سبق هذه النتيجة أزمة سياسية أفضت في نهاية تشرين الأول/أكتوبر إلى استقالة رئيس مجلس الوزراء نيكولا سبيريتش، وإلى مأزق في عمل مجلس وزراء البوينة والهرسك. وعمل الأمين العام/الممثل السامي بصورة مكثفة مع جهات سياسية فاعلة في البوينة والهرسك من أجل نزع فتيل الأزمة متمسكاً بما فرضه من تدابير في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر (بشأن ما يقوم به مجلس الوزراء وبرلمان البوينة والهرسك من عمل مجدي).

وأدت هذه المساهمة إلى تحول في الأجواء السياسية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما اعتمد مجلسا الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك وتعديلات على نظاميهما الداخليين لبت المعايير التي حددها الممثل السامي. وعقدت مشاورات موازية مع ممثلي جمهورية صربسكا لإيجاد حل لشواغلها المتصلة بقرار الممثل السامي بشأن أداء مجلس الوزراء. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الممثل السامي تفسيراً صحيحاً للقانون المتعلق بإدخال تغييرات وتعديلات على قانون مجلس الوزراء. وأوضح التفسير الصحيح التعديلات المقدمة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وعالج شواغل محددة للسلطات السياسية في جمهورية صربسكا. وفي اليوم ذاته، اعتمد مجلس الوزراء إعلان موستار المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر وخطة عمل إصلاح الشرطة المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر تمهيداً للتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الاستقرار والانتساب. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، توصلت الأحزاب الحاكمة إلى اتفاق في لاكتاسي (جمهورية صربسكا) بشأن عدة مسائل سياسية عالقة منها الإسراع في إعادة تعيين مجلس الوزراء بتركيبة مماثلة.

الإنجازات التي تحققت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

١- الدعم المقدم لعملية إعادة هيكلة الشرطة

١١ - واصلت البعثة، في ظل خلفية العملية السياسية، التمييز بين عملية إعادة هيكلة الشرطة والجهود المبذولة لإصلاحها، إذ تعد إعادة هيكلة الشرطة عملية مؤسسية مرتبطة بالإصلاحات الدستورية، في حين يشمل إصلاح الشرطة إجراءات تقنية يمكن تنفيذها قبل عملية إعادة هيكلة الشرطة. ووفقاً لما أشير إليه سابقاً، شاركت البعثة مشاركة فعالة أثناء عملية التفاوض برمتها إذ أنها تقترن بإصلاح الشرطة.

تحقيق الاتساق والتنسيق داخل الهياكل الحالية

١٢ - تيسيراً لعملية إعادة هيكلة الشرطة، واصلت البعثة تقديم الدعم وإسداء المشورة بشأن تنفيذ واتساق الإطار القانوني والتنظيمي على مستويات الدولة والكيان والمقاطعة ومنطقة برتشكو. كما واصلت مساهمتها على جميع المستويات مع الإدارة العليا للشرطة ووزراء الداخلية من أجل تحسين هياكل الشرطة الحالية والتشريعات القائمة. وتستمد توصيات كثيرة من الأولوية الرئيسية للبعثة المتمثلة في دعم مكافحة الجرائم الكبرى والجريمة المنظمة.

١٣ - ووضعت البعثة مفاهيم بشأن المجالس المستقلة للاختيار والاستعراض، وهي هيكل داخلي محسن لووكالة الدولة للتحقيق والحماية، ووضعت على الأخص مفاهيم تتعلق بإدماج

مكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بالوكالة بوصفها إدارة التعاون الدولي للشرطة.

١٤ - وأخذت البعثة منذ تموز/يوليه تشجع على إبرام اتفاق جماعي شامل للبوسنة والمهرسك بين العاملين في الشرطة والنقابات. وقام ممثلون عن النقابات كافة بوضع اتفاق جماعي لكل المستويات، ولا سيما لو وكالة الدولة للتحقيق والحماية وشرطة الحدود.

١٥ - وواصلت البعثة، بالتعاون مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ومكتب الممثل السامي وقوة الاتحاد الأوروبي، عملية الرصد وإثارة شواغل جديدة إزاء قرار حكومة جمهورية صربسكا بإنشاء شركة عامة لأمن الأشخاص والممتلكات في جمهورية صربسكا. وعقب تدخل رئيس البعثة، وافق وزير الداخلية في جمهورية صربسكا على مشاركة البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي والأمين العام/ومكتب الممثل السامي في وضع النظام الأساسي للشركة. بيد أن الفريق العامل الذي أنشأته حكومة جمهورية صربسكا لم يتمكن من التغلب على الشواغل التي أثارها المجتمع الدولي ولا سيما بشأن دور الشركة واختصاصها وحجمها.

١٦ - وأطلع وزير داخلية جمهورية صربسكا على هذه الشواغل وقدمتها البعثة إلى سلطات البوسنة والمهرسك أثناء جلسة رصد المفاوضات الأوروبية لعملية الإصلاح التي عقدت في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وطلب كل من البعثة والأمين العام/الممثل السامي وقوة الاتحاد الأوروبي إلى جمهورية صربسكا أن تعلق هذه المبادرة لغاية صدور نتيجة عملية إعادة هيكلة الشرطة. وعندها فقط سيتسنى تقييم كيفية انسجام هذه الشركة مع قطاع الأمن في البوسنة والمهرسك. وقد دعمت توصيات البعثة بوقف مبادرة جمهورية صربسكا باستنتاجات توصل إليها تحليل مقارنة لقطاع الأمن الخاص في البوسنة والمهرسك.

٢ - دعم مكافحة الجريمة المنظمة

١٧ - لا تزال مشورة البعثة بشأن التخطيط وإجراء التحقيقات وتنظيم العمليات تركز على "الأهداف" العشرين الرئيسية. وعلى صعيد البعثة، قامت إدارة مكافحة الجريمة المنظمة بالتنسيق وبتتبع التقدم المحرز. وتشمل مؤشرات النجاح والرصد أوجه محاكمة الشرطة، مثل قيام الجهاز القضائي بفتح لوائح الاتهام وإصداره الأحكام النهائية.

١٨ - وظل عمل البعثة يتلقى الدعم من مجلس الاتحاد الأوروبي للتنسيق العامل بقيادة البعثة. وقد اجتمع هذا المجلس مرة كل أسبوعين على الأقل وضم اجتماعه ممثلين عن مكتب الممثل الخاص وقوة الاتحاد الأوروبي والإدارة الخاصة للجريمة المنظمة التابعة لمكتب مدعي الدولة العام ومكتب الجمارك والمساعدة الضريبية التابع للاتحاد الأوروبي ووفد المفوضية

الأوروبية ومكتب الممثل السامي. وقد جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ استعراض المبادئ التوجيهية التنفيذية المشتركة بين البعثة وقوة الاتحاد الأوروبي ولا تزال هذه المبادئ تشكل أساساً صلباً وصالحاً للتنسيق والتعاون التنفيذيين. ومن المقرر أن تجري عملية استعراضها القادمة بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

١٩ - وتركز البعثة أيضاً على أوجه التعاون الدولي للشرطة، ولا سيما من خلال تقديم المساعدة إلى سلطات البوسنة والهرسك في تنفيذ الاتفاق الاستراتيجي المبرم مع منظمة الشرطة الأوروبية (يوروبول) إضافةً إلى آليات أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي.

العلاقات بين الشرطة والمدعين العامين

٢٠ - لا تزال العلاقات المهنية القائمة بين الشرطة والمدعين العامين في حاجةٍ إلى إدخال المزيد من التحسينات على جميع مستويات الولاية القضائية. ورغم استمرار حدوث مشاكل اتصال وتنسيق أساسية، واصلت البعثة تحديد التطورات الإيجابية. وقد أقيم عدد متزايد من الاتصالات المنتظمة ونظمت اجتماعات عمل ومشاورات بشأن كل حالة على حدة. ولاحظت البعثة زيادة في وضع استراتيجيات التحقيق وإنشاء خطط العمل بصورة مشتركة، إضافةً إلى اتباع نهج للتحقيق محددة الهدف. بيد أن عناصر التحقيق هذه افتقرت حتى الآن إلى الخبرات اللازمة من جانب الشرطة والمدعين العامين معاً. ومع ذلك، لوحظ تحسن مطرد من خلال التوجيه الذي تقدمه البعثة.

٢١ - ولا تزال المشاكل الرئيسية تتمثل في الافتقار إلى فهم واضح ومشارك لأدوار المدعين العامين وأفراد الشرطة وما لهم من حقوق والتزامات وفقاً للتشريعات الخاصة بالإجراءات الجنائية. ونتيجةً لذلك، يفتقر الشريكان إلى المبادرة كل في ميدانه الخاص فيما يتعلق باختصاصات التحقيق.

٢٢ - ونصحت البعثة بتحسين هذه الجوانب الرسمية للتحقيقات. ومن أجل تعزيز عملية التكيف للنظام القانوني والإجرائي الجنائي الجديد، واصلت البعثة تعزيز وحدات التدريب المشتركة بين الشرطة والمدعين العامين عن طريق مؤسسات محلية للتدريب القضائي وقدمت الدعم إلى مبادرات تدريبية مشتركة.

٢٣ - وقامت البعثة بتنظيم وتيسير ثلاث حلقات دراسية مشتركة بين الشرطة والمدعين العامين بمناسبة متابعة مؤتمر البوسنة والهرسك للتعاون بين الشرطة والمدعين العامين الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٧. وضمت الحلقات الدراسية خبراء منتقنين من الشرطة والادعاء العام ممن يركزون اهتمامهم على جوانب رسمية عامة للتحقيقات وعلى التحقيقات المالية

المتكاملة وتدابير التحقيق الخاصة. وتعمل البعثة على هذه المسائل بتعاون وثيق مع الممثل الخاص كما توقعته ولايتها.

منح شهادات الأهلية للشرطة

٢٤ - في تموز/يوليه، قدم مكتب الممثل السامي عرضاً إلى المجلس التوجيهي للشرطة يتعلق بالرسالة المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة من رئيس مجلس الأمن بشأن ضباط في الشرطة مجردين من أهليتهم. وأصدر المجلس التوجيهي للشرطة فيما بعد بياناً صحفياً يبين فيه استعدادة لتقديم مزيد من التفسير لأحكام الرسالة الموجهة إلى الأفراد الذين حرمتهم قوة الشرطة الدولية من شهادة الأهلية. وقد أحيلت هذه الرسالة للتنفيذ المباشر إلى جميع وكالات إنفاذ القانون في البلد. كما تم توزيع ومناقشة نسخ من هذه الرسالة في اجتماع لمفوضي الشرطة الاتحادية عقد في ٢٦ تموز/يوليه. وفي ١٦ آب/أغسطس، أحال وزير الداخلية الاتحادي ومدير الشرطة تعديلات نموذجية على قانون موظفي الشرطة إلى وزارات الداخلية ومفوضي الشرطة في الكانتونات للشروع في إجراءات اعتمادها في جمعيات الكانتونات، وذلك في وقت تنتظر فيه التعديلات أيضاً الاعتماد على مستوى الاتحاد. وينبغي لهذه التعديلات أن تمكن ضباط الشرطة السابقين الذين جردتهم قوة الشرطة الدولية من أهليتهم من التقدم بطلب لملء وظائف شاغرة في وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك، وفق شروط محددة في الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن.

٢٥ - وعلى مستوى الدولة، لا تزال التعديلات قيد النظر. وفي جمهورية صربسكا، أدرجت التعديلات في مشروع القانون المتعلق بضباط الشرطة الذي لم ينجز بعد. بيد أن هذه التعديلات اعتمدت في برتشكو.

٣ - تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية والتفتيش ومساءلة الشرطة

٢٦ - استمرت محاولات التدخل السياسي في عمل الشرطة. كما تعين على البعثة، في عدة مناسبات، أن تلي طلبات لتحقيق التوازن الوطني في الإدارة العليا للشرطة، وذلك في وقت تشجع فيه القائمين المحليين على هذه العملية على القبول بالمبدأ الأساسي المتمثل في سيادة المعيار المهني في مسائل الشرطة.

٢٧ - وفي الفيدرالية، تم تطبيع العلاقات بين الوزير ومدير الشرطة في أعقاب تعيين وزير جديد. وهذا ما أفضى بالتالي إلى إشراك الوزير الفيدرالي وجميع وزراء داخلية الكانتونات في اجتماعات دورية تعقد شهرياً مع جميع مفوضي الشرطة.

٢٨ - وقد أثبت وزراء الكانتونات في هذه الاجتماعات أنهم شركاء في الأدوار البناءة. وأقرت البعثة بضرورة توضيح دور الوزراء في تعيين مفوضي الشرطة وتقييم أدائهم وإزاحتهم من مناصبهم. ولمواصلة تعزيز المساءلة، أصدرت البعثة استكمالاً شاملاً للقوانين المتعلقة بالشؤون الداخلية المعمول بها حالياً على مستوى الكانتون، وذلك في شراكة مع ممثلي الشرطة المحلية.

٢٩ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أنهت أفرقة التفتيش عمليتي مراجعة تتعلقان بتخزين الشرطة لما صادرت من أسلحة ومواد مخدرة. وقد أجريت عملية مراجعة أولية لجمع ودراسة التشريعات الفعلية النازمة لهذه المسألة. وعقب هذه الخطوة الأولى، نفذ عدد من عمليات التفتيش في الفيدرالية وفي جمهورية صربسكا أثناء زيارات نظمت إلى عدة مراكز للشرطة للتحقق من طريقة تعامل أجهزة الشرطة مع المخدرات والأسلحة بعد الاستيلاء عليها. وتبين النتائج الأولية أن بعض المشاكل العملية تتعلق بعدم التعاون مع المحاكم، وهذا يمنعها من إصدار أمر بإتلاف المواد المصادرة. وغالباً ما تكون أماكن التخزين غير ملائمة، إما غير آمنة أو تخزن فيها الأسلحة والذخائر معاً.

المجلس المستقل للاختيار والاستعراض

٣٠ - في ٢٤ تموز/يوليه، أتم الفريق العامل التابع للجنة البرلمان الفيدرالي للاختيار والتعيينات عملية الاختيار للمجلس الفيدرالي المستقل للاختيار والاستعراض واقترح تعيين سبعة مرشحين (٣ بوسنيين، وكرواتيين اثنين، وصريي، ومرشح آخر). وفي ٢٥ تموز/يوليه، عين مجلس النواب الفيدرالي المرشحين المقترحين، وتبعه مجلس الشعب في ٢٦ تموز/يوليه.

٣١ - وتقبل الفريق العامل تماماً شواغل البعثة ومكتب الممثل السامي بشأن مرشحين. ومما يدعو للأمل أن عمليتي الاختيار والتعيين اللتين طال أمدهما واللتين اضطلع بهما المجلس الفيدرالي المستقل الجديد للاختيار والاستعراض قد استكملت أخيراً؛ بيد أنه يتعين على المجلس الجديد أن يعالج على الفور عدة مسائل شديدة التعقيد والحساسية تتعلق بمركز المدير الفيدرالي الحالي للشرطة واختيار مدير جديد للشرطة.

٣٢ - واستعرضت البعثة آخر صيغة لمشروع الورقة المفاهيمية المتعلقة بالمجلس المستقل للانتخاب والاستعراض. وقد تضمنت هذه الصيغة جميع العناصر المفصلة للنظام الجديد والمرتبب للاختيار والتعيين. ويقترح هذا النظام بصورة أساسية تعديل دور المجلس بغية منح الوزير والحكومة المزيد من السلطة في تعيين رؤساء الشرطة.

٣٣ - وبالمقارنة مع النظام الحالي، يقترح مشروع الورقة المفاهيمية تسوية مفادها تشاطر المسؤوليات بين المجلس المستقل للاختيار والاستعراض والوزير والحكومة أثناء المراحل المختلفة لعملية الاختيار والتعيين.

٤ - مواصلة دعم تطوير الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية وشرطة الحدود

٣٤ - أنشئت الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية بوصفها الهيئة الرئيسية للتحقيق في جرائم يحددها المدعي العام للدولة. وهي لا تزال وكالة فنية تابعة للشرطة أنشئت في عام ٢٠٠٣. ولم تكن تدرك إدارات التحقيق حالياً المستوى المطلوب من الموظفين بسبب منح إدارة الحماية الأولوية في التوظيف. وتماًلاً بصورة رئيسية وظائف الإدارة، ولكن الوكالة لا تزال تفتقر إلى محققين تنفيذيين، مما يفضي إلى مصادفة صعوبات تنفيذية أثناء إجراء التحقيقات. وباختصار، غالباً ما تؤثر المسائل التقنية والقانونية على إمكاناتهم وقدراتهم.

٣٥ - وتمكنت الوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، بمساعدة البعثة ومكتب الممثل السامي، من ضمان الأموال اللازمة للمضي قدماً بتشييد المبنى الجديد لمقر البعثة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وقد زيد كثيراً في حجم طلب ميزانية عام ٢٠٠٨ الذي جرى التفاوض بشأنه مع وزارة المالية والخزانة. وسيتمنى بذلك للوكالة إحراز التقدم في عملية إنشائها التام من خلال مواصلة تعيين الموظفين وشراء المعدات. كما ستتاح أموال النفقات الموجهة لأغراض خاصة لتغطية نفقات التعامل مع المخبرين وحماية الشهود.

٣٦ - وقد شهد اختيار مدير جديد وموظفين آخرين رفيعي المستوى بعض الصعوبات السياسية أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض. وفي أيلول/سبتمبر، وافق كل من البعثة ومكتب الممثل السامي وسفارة الولايات المتحدة على حث وزارة الأمن على الطلب من لجنة الاختيار المعنية أن تعيد إطلاق عملية اختيار مدير للوكالة، ذلك لأن الجولة الأولى قد فشلت في تقديم مجموعة واسعة بالقدر الكافي من المرشحين المناسبين. وفي دورتها المعقودة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، عين في نهاية المطاف مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك السيد ميركو لويتش (الرئيس السابق لإدارة الدعم التنفيذي التابعة للوكالة، وهو صربي)، مديراً للوكالة، وذلك من أصل خمسة مرشحين مؤهلين للمنصب.